# انعكاسات البنية الاجتماعية والاقتصادية على التعليم في الجزائر بين 1962 و1990

د.تريكي أحمد / جامعة طاهري محمد – بشار، الجزائر

**ملخص :**

إن تعقد أوضاع التعليم في الجزائر بعد الاستقلال فرض تحديات تنموية وسياسية تطلبت اصلاحات في مجال التعليم بما يتفق والاتجاه الايديولوجي واستراتيجية التنمية، فكان لا بد من مجانية التعليم وديمقراطيته وتعريبه وجزأرته وتوفير إطارات وأيد عاملة مؤهلة. ولكن النموذج التنموي والسياسي الذي اختارته الجزائر انتج راسمالية دولة أدت إلى ظهور طبقة اجتماعية سيطرت على زمام الأمور في الحكومة. وكان أغلبيتهم من المفرنسين، مما أعاق التعريب.

وكذلك لم يحقق اصلاح التعليم النتائج المرجوة منه إلى حد بعيد، حيث اتضحت الفجوة بين ما يتم التصريح عنه والواقع العملي. ومازال التعليم يعرف الإزدواجية اللغوية خصوصا على مستوى التعليم العالي حيث الكثير من التخصصات التقنية والطبية تدرس باللغة الفرنسية.

ولقد انعكس هذا الوضع بشكل واضح على سوق العمل الذي لم يستطع أن يستوعب اليد العاملة المتعلمة اضافة إلى غير المتعلمة، فظهرت بطالة المتعلمين نتيجة عدم التنسيق بين ما تخرجه المؤسسات التعليمية وما يتم تنفيذه من مشاريع تنموية، تلك المشاريع القائمة على ريع البترول الذي لما انخفض سعره في الثمانينات دخلت الجزائر في دوامة مشاكل معقدة على جميع الأصعدة.

**الكلمات المفتاحية:** التعليم، الاستقلال، التنمية، إصلاح التعليم، الديمقراطية، الجزأرة، التعريب.

**Abstract:**

The complexity of the situation of the education in Algeria after independence has imposed challenges to the development and policy of educational reforms according to the ideological choice and development strategy as free education, democracy and Arabization, Algerianization and also provides cadres and skilled manpower. But the political and development model chosen by Algeria has produced a state capitalism that has led to the emergence of a social class that has dominated, and most of them are francophone, which has obstructed arrabisation

But the educational reform did not achieve desired results, as there was a large gap between what is reported and the practical reality. Education still knows bilingualism is particularly at the level of higher education, where most technical and medical disciplines are taught in French.

This situation was clearly reflected in the labor market, which could not accommodate the educated workforce in addition to the uneducated, which showed the unemployment of educated because of the lack of coordination between what the Educational institutions produce and development projects, projects that depend on the price of oil that dropped in the eighties that led Algeria into a spiral of complex problems at all levels.

**Keywords :** Education, independence, development, educational reforms, algerianisation, democracy, arabization.

**مقدمة:**

لقد أسفرت المرحلة الاستعمارية في الجزائر عن ظهور فريقين من المثقفين: فريق تعلم في المدارس التي أنشأتها فرنسا – والتي كانت فيها اللغة العربية ممنوعة – وفريق تعلم في المدارس التي أنشأتها جمعية العلماء المسلمين وفي المدارس الحرة وفي بلدان المشرق العربي، ومعظم هؤلاء لا يتقنون الفرنسية.

وبما أن النخبة المتعلمة في الجزائر كانت إما من المفرنسين وإما من المعربين، فقد كان طبيعياً أن تكون مؤسسات الدولة الحديثة وهياكلها المسلّمة من فرنسا، من حظ المفرنسين وحدهم. وعليه شهد التعليم تحديات كبرى عند الاستقلال فرضت ضرورة اعادة النظر فيه واصلاحه وفق ما يحقق أهداف ومتطلبات انجاز التنمية المأمولة والتخلص من التخلف. لكن هذا لم يكن سهلاً، مما يدفعنا في هذا المقال إلى التسؤل التالي: ماهي العوامل التي حالت دون تحقيق نوعية التعليم المرجوة في الجزائر؟

وللاجابة على التساؤل السالف الذكر نتطرق إلى الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي كانت سائدة آنذاك أي في الفترة بين 1962 و1990.

**أولاً: الدولة وسياسة اصلاح التعليم.**

مع تعقد الأوضاع في الجزائر بعد الاستقلال بدأ الاهتمام بالاصلاح التربوي والتعليمي يتبلور، واخضاع أطره للتوجهات السياسية والايديولوجية التي عرفت بعض التحولات خاصة بعد انقلاب 19 جوان 1965م. بدأ الاسراع في اقتراح اصلاح مستعجل في برامج التربية والتعليم، وذلك بالاستفادة من التجارب التي شهدتها بعض دول العالم، مثل ما كان يحدث في ذلك الحين في الصين الشعبية، حيث يبدو لنا تأثير الطرح التربوي الماوي الذي صاحب الثورة الثقافية. وواضح من خلال طرح وفكر الذين تقدموا بمشروع الاصلاح أنهم استلهموا منها الكثير من أرائهم، حيث اعتبروا المدرسة مؤسسة اجتماعية قائمة وفق نمط الخلية الانتاجية مثلها مثل المصنع، الثكنة، والوحدة الاقتصادية. وشاع تداول هذا المفهوم واستعماله مع انتشار الفلسفة الثقافية الماوية[1].

إلا أن اصلاح المنظومة التربوية لم ينجح في تحقيق الأهداف المرجوة فإصلاح سنة 1968 لم يعمّر طويلاً، إذ أنه مباشرة بعد الانتهاء منه، بدأ انجاز مشروع الاصلاح الجامعي سنة 1970، ثم بعد ذلك في سنة 1974 بدأت تظهر أفكاراً حول اصلاح النظام التربوي من جديد، من خلال ظهور وثيقة "اصلاح التعليم" التي مهدت فيما بعد لصدور المرسوم الخاص بالمدرسة الأساسية في 1976/04/16م. وفي خضم هذه المناقشات التي أفرزها الوضع حيث تعد هذه الوثيقة مؤشر على ذلك، وتتويجاً لهذه العملية صدرت سنة 1977م وثيقة أخرى من جزئين، الجزء الأول تحت عنوان "تطور النظام التربوي" والجزء الثاني تحت عنوان "اقتراحات لاصلاح النظام التربوي". والملاحظ أن هذه الوثيقة جاءت بطرح مضاد ومناقض للوثيقة الأولى، وهذا ما يبين حجم الخلاف في المواقف والاتجاهات. وبعد أربع سنوات من النقاش قررت اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني وفي جورتها الثانية المنعقدة بين 26 – 1979/12/30م تطبيق وثيقة التعليم وتكريس مشروع المدرسة الأساسية.

وفي مخا ض ذلك نجد أنه قد جاء ضمن الخطوط العريضة لأمرية 1976/04/16 (الوثيقة الأصلية لنظام المدرسة الأساسية) أنها تهدف إلى "تنمية شخصية الطفل والمواطنين واعدادهم للعمل والحياة ومنح المعارف العامة والفنية والتقنية للأطفال والمواطنين

والاستجابة لمطامح الجماهير إلى العدالة والتقدم وتنشئة الأجيال على حب الوطن (....) وهي تعمل على ترسيخ الانتماء للأمة العربية[2].

هذا لأن الدولة منذ بدايتها تبنت نموذجاً أُطلق عليه رأسمالية الدولة، وهو نموذج تبنته بعض دول العالم الثالث وبعض دول العالم العربي، وفي هذا النموذج تمتلك الدولة جانباً مهماً من وسائل الانتاج في المجتمع. كما تسيطر -أيضاً- على أساليب توليد وتداول الفائض الاقتصادي في المجتمع، من خلال مجموعة من السياسات الاقتصادية والممارسات الاجتماعية. ولكن تظل العلاقات الرأسمالية هي العلاقات السائدة، وهي التي تلعب الدور الأساسي في الحصول على فائض "العمل"، حيث تظل علاقات السوق هي القوة الفاعلة في القطاع الزراعي والقطاع الحرفي ومجالات الانتاج السلعي الصغير[3]. وفي ظل رأسمالية الدولة هذه أدت الاستراتيجية التنموية في الجزائر إلى ظهور بعض الطبقات الاجتماعية على الساحة، تلك الطبقات التي استفادت من هذه الاستراتيجية وأثرت فيها.

وكما يشير عبد اللطيف بن آشنهو، فإن أكبر نتيجة لهذه الاستراتيجية التنموية الجزائرية تتمثل في ظهور بورجوازية الدولة، وتتشكل هذه البورجوازية من الكوادر الإدارية العليا، وأصحاب المناصب العليا في الهيئات الحكومية. وأن شروط تكوين هذه الطبقة تتحدد بمدى سيطرتها على جهاز الدولة والحكم، بما يسمح بتدعيم وتعزيز موقفها، والعمل على استمراريتها في الحكم[4]. وتعد هذه البورجوازية من الفئات المحظوظة التي تعلمت خلال الفترة الاستعمارية، وهذا ما هيّأ لها احتلال المواقع القيادية في السلطة، وهو ما جعلها تحافظ على البنية البيروقراطية التي خلّفها الاستعمار الفرنسي. الأمر الذي يفسر لنا تأخر عملية تعريب التعليم في الجزائر، رغم أن كل المواثيق تنص على التعريب، وفي حين أن التعريب الذي تم في الجامعة حتى الآن مثلاً – لم يتعد العلوم الانسانية والاجتماعية، أما العلوم التكنولوجية والطب فمازالت تدرّس بالفرنسية. هذا بالإضافة إلى أنه لم يتم تأميم التعليم الخاص الذي كانت تقدمه المؤسسات الأسقفية[5] (Diocésaines) التابعة للكنيسة الكاثوليكية وكذلك المؤسسات التابعة للبعثة الجامعية الفرنسية، وبعض المدارس الخاصة بالمشرفين والمتعاونين الأجانب، ومن الجدير بالذكر أن معضم أبناء الطبقة البورجوازية يلتحقون بالمدارس الفرنسية، وهذا يعني أن تلك الطبقة كانت تعمل على ابقاء هذه المؤسسات في الجزائر، ولكن الاختيار الاشتراكي فرض عليها – بالرغم من ذلك – تطبيق التأميم في كل المجالات، بما فيها المجالات الثقافية.

ومن جهة أخرى نجد أن بورجوازية الدولة في الجزائر كانت تتجه نحو المناصب ذات النفوذ، فنجدها في الشركات الوطنية – تتجه نحو الإدارة، حيث المرتب العالي، والمكانة الوظيفية والاجتماعية المرموقة. هذا بالاضفة إلى أن هذه الطبقات المسيطرة كانت تحتكر السلطة والمعارف التكنولوجية في كل الميادين والمجالات، وهذا ما مكّنها من الاستحواذ على مناصب، غاية في الحساسية، والخطورة داخل الوحدات الاقتصادية التابعة لقطاع الدولة كقائد لعملية التصنيع والتنمية في الجزائر. فقد تمكنت من أن تلعب دوراً مهماً في تسييرها، واتخاذ القرارات بداخلها. هذا، وتتكون هذه الفئة الاجتماعية من "اطارات التعميم، والإدارة واطارات التنشيط، وتسيير المؤسسات العامة في القطاع الصناعي والتجاري والنقل...."[6].

وبالرغم من كل ذلك فإن الاصلاح سواء على مستوى التربية الوطنية أو التعليم العالي كان يؤكد في قراراته على التعليم والتكوين وفقاً لسياسة التوظيف وسياسة التنمية وتخريج أقصى حد ممكن من الاطارات وفي أسرع وقت وبأقل تكلفة. كما استهدف الاصلاح التعليمي عموماً التعريب وديمقراطية التعليم والجزأرة.

إلا أن نتائج الاصلاح لم تكن مرضية إلى حد بعيد، ذلك لأن قرار الاصلاح كان سياسياً أكثر منه اقتصادياً، ولم يكن الأساتذة والطلاب مهيئين لهذا التغيير. وبالرغم من ذلك لم تتوقف عملية الاصلاح التي بدأت منذ 1971. وبعد التقييم التربوي في نهاية كل مخطط تنموي في الجزائر يتم التأكيد على الاستمرار في سياسة الاصلاح.

وأهم ما ميّز تلك المرحلة هو ظهور مشروع الخريطة الجامعية سنة 1984م، وهي التي انطلق انشاؤها منذ 1971م أي عام بعد انشاء وزارة التعليم العالي وفي نفس سنة الاصلاحات التي مست قطاع التعليم وأُعيد النظر فيها سنة 1976م وتبنت كوسيلة لتسيير التعليم العالي سنة 1984م[7]. استغرقت هذه الخريطة ثلاثة عشر(13) سنة كي تنجز أي أنها كانت طول تلك الفترة قيد الدراسة تعدل وتكمل من أجل تجنب الأخطاء التي ميزت الفترة السابقة والتي تميزت بسرعة التنفيذ.

**ثانياً: مشكلة تعريب التعليم.**

تعتبر اشكالية التعريب أكثر صعوبة في التناول والتحليل لتعدد مكوناتها وجوانبها الايديولوجية والسوسيوثقافية، فدعاة التعريب يعتبرون أن العربية تستمد شرعيتها في الجزائر من مصدرين إثنين أولهما الدين الاسلامي وثنيهما كفاح التحرير الوطني، وكلاهما ضد الاستعمار، ومنه فالفرنسية ببساطة لغة المستعمر المحتل، أما العربية فهي عنصر أساسي من عناصر الكيان الحضاري للمجتمع الجزائري وشخصيته الوطنية.

واستند دعاة هذا التيار إلى أفكار الفلاسفة والباحثين في قضايا علم الاجتماع والتربية والثقافة والهوية، التي ترى أن اللغة الوطنية بها يكون الابداع الحقيقي، وأن ما هو وطني لايمكن أن يكون إلا بها كقول الفيلسوف الألماني "فختة" (Fichte): " إن اللغة تؤثر في الشعب الذي يتحدث بها تأثيراً لا حد له يمتد إلى تفكيره، وإرادته وعواطفه وتصوراته وإلى أعماق أعماقه، وأن جميع تصرفاته تصبح مشروطة بهذا التأثير ومتكيفة به[8]".

أما بالنسبة لدعاة الفرنسية فإن اللغة لا تمثل سوى أداة لنقل المعارف والمضامين والمفاهيم بطريقة محايدة، فالأهم هو نقل المعارف ليس اللغة في حد ذاتها، وحسبهم أن اللغة الفرنسية هي الأجدر كلغة حية تمثل منفذاً للعصر الحديث والحضارة الغربية، بينما اللغة العربية "متقادمة جداً لا تلائم أبداً الحاضر المبني على العلم والتقدم... من هنا يأتي استعمال الحروف اللاتينية مكان الحروف العربية[9]".

لقد كانت الفجوة كبيرة بين الطرفين كل واحد متمسك ومتعصب لموقفه، وقد يصبح القول أن نصف التيار – أي المعرب – الأول يقدس الماضي والثاني مدعاة الاستلاب والتغريبن فقد ظلت مسألة التعريب عالقة بتشبث كل واحد منهما برأيه.والحقيقة أن المدرسة الجزائرية الناشئة كانت بحاجة إلى اللغة الوطنية أولاً واللغات الأجنبية ثانياً، ولعل هذا الموقف متزن ومحايد ينظر إلى التعريب ليس ضد اللغات الأجنبية، خاصة إذا علمنا أن الفكر هو حصيلة التفاعل بين عناصر الثقافة الوطنية والتفتح على ثقافات الغير المتعددة.

ومعروف أن الجزائر عند الاستقلال كانت تعاني من نقص كبير جداً في عدد المعلمين والأساتذة المعربين، فميدانياً التزمت الحكومة بميثاق طرابلس الذي أكد صعوبة التعريب والوصول إليه بطريقة تدريجية لصعوبة المهمة وخطرها على مستقبل المتعلمين، إذ لم تعتمد على أسس علمية ومنهجية ومراعاة الظرف الذي يتميز بوجود أغلبية من المتعلمين باللغة الفرنسية[10].ففي 1969 أُنشئت اللجنة الوطنية لإصلاح التعليم تتفرع إلى لجان مصغرة منها لجنة التعريب التي عكفت على اعداد برنامج التعريب، ضمن خطة رائدة في المجال التربوي تتجسد في ظرف عشر سنوات من أهدافها:

_ جعل اللغة العربية اللغة الوحيدة في التعليم على سائر مراحله.

_ اللغة الفرنسية لا تستخدم إلا كمادة أجنبية.

_ تعريب المدارس العليا ومعاهد تكوين المكونين[11].

ولعل العامل الحاسم في دفع عجلة التعريب هو تقلص ملامح الوجود الثقافي الفرنسي، لا سيما بعد سؤ العلاقات الثنائية بين الجزائر وفرنسا إثر إعلان الجزائر في 24 فيفري 1974 عن تأميم المصالح النفطية الفرنسية في الجزائر، وإقدام فرنسا على سحب عدد معتبر من معلميها من الجزائر العاملين بصيغة التعاون الثقافي.لقد تدعّم التعريب أكثر منذ سنة 1973 حين احتضنت الجزائر المؤتمر الثاني للتعريب، وقد أكد خلاله وزير التربية على "تعهد الجزائر وفي وزارة التعليم الابتدائي والثانوي، على تطبيق قراراته فعلاً في كل المؤسسات التعليمية والمؤلفات المدرسية".لكن التصريح شيء والواقع شيء آخر فالتعليم لا يزال يعرف الازدواجية حيث نجد السنوات الأربع الأولى من التعليم الابتدائي موحدة في لغة التدريس، بينما يصبح في الخامسة معرب ومفرنس.

اتضح إذاً أن مسألة التعريب لم تدرس بجدية إلا في السبعينات، وفيها بدأ يشهد وثبة كبرى وأخذت بوادر الاصلاح اللغوي في الجزائر تظهر لا سيما في المخطط الرباعي الثاني، الذي أدرج ضمن أهدافه اصلاح التعليم شكلاً ومضموناً في اطار مشروع "المدرسة الأساسية" التي تشمل تعليماً اجبارياً يمتد لمدة تسع سنوات، وتقرر أن تكون العربية هي اللغة الوحيدة للتدريس، وأكد ذلك ميثاق التربية الذي نشر في أمرية رئاسية بالجريدة الرسمية، نصت المادة الثامنة منه على أن "يكون التعليم بالعربية في جميع سنوات التربية والتكوين في جميع المواد."

ولذى يرى الكثير من الباحثين والمثقفين أن سنة 1976 هي سنة ميلاد المدرسة الجزائرية باستعادة لغتها وجزأرة قوانينها وإلغاء العمل بالتشريع الفرنسي، وتجسد عملياً في تعريب عدة متوسطات وثانويات موزعة على مختلف الجهات.

أما التعليم العالي فظل إلى غاية سنة 1970 يحتوي على تخصصات قليلة معربة، إذ لم تكن سوى دائرة اللغة والأدب العربي، وبعض الأقسام المعربة حيث كان في بعض الدوائر قسمان علميات واحد معرب والآخر مفرنس، ولما أُنشئت وزارة التعليم العالي وجدت صعوبات في تدريس اللغة العربية وهي صعوبات موضوعية، كقلة الإطارات والأساتذة الجزائريين القادرين على التدريس بكفاءة، مشاكل تحويل الأساتذة الجزائريين المفرنسين إلى معربين، ونقص الكتاب الجامعي اللائق باللغة العربية[12].

ورغم الاهتمام المنصب على تطوير اللغة العربية إلى لغة علوم وتقنيات، فالواقع يثبت صعوبة ذلك، لأن التعريب كان يمشي ببطء لصعوبة التخلص من الفرنسية، خاصة إذا علمنا أن سياسة الحكومة خولت للمؤسسات الجامعية حرية خيار التعريب الفردي، فصار الأمر شخصياً مرتبطاً بمهمة العمداء ومشاربهم اللغوية.

وعلى صعيد العمل والتشغيل أثبت الواقع أن فرص العمل تُمنح للمفرنسين في القطاعات الاقتصادية المختلفة من صناعة وبنوك وتجارة، وهي التي حُرم منها الكثير ممن زاول دراسته بالعربية، وهنا لم نجد تطبيقاً لما قاله بومدين: "أن العربية ستكون هي لغة الحديد والصلب[13]."

**ثالثاً: التعليم والبطالة.**

كان الهدف الأساسي لأفاق التخطيطي ولاستراتيجية التنمية يركز على التغلب على مشكلة البطالة الموروثة والاستخدام الجزئي. ولكننا نجد في الخطتين الرباعيتين الأولى والثانية (1970 – 1973)، (1974 – 1977) أن التركيز كان منصباً بالدرجة الأولى على خلق قاعدة صناعية، أو ما يعرف بالصناعات الانتاجية التي تتطلب كثافة رأسمال عالية، وإرجاء الاهتمام بعالم العمل إلى المرحلة اللاحقة، ولكن الاستمرار في اتباع سياسة الاستثمار العالية الكثافة بالنسبة لرأس المال في المرحلة اللاحقة– عندما أصبح التركيز متجهاً نحو الصناعات التحويلية – خلق خللاً كبيراً في مجال العمالة، حيث تضاءلت قدرة القطاع الصناعي على استيعاب الأعداد الهائلة من طالبي العمل.

كما وقد شهدت الجزائر في الفترة بين 1967 – 1978 عجزاً كبيراً في القوى العاملة المؤهلة –كماً وكيفاً– لا سيما في مجال الجزأرة، ولذلك فقد تقرر– خلال فترة الخطتين (1980-1984) و(1985-1989)- الاستمرار في سياسة تنمية عدد السكان القادرين على العمل بوتيرة نمو سنوية مقدارها 4,8% أي ما يعادل حوالي مليون فرد – منها حوالي 70% يخص الذكور – والعمل على تدعيم المستويات المهنية المتوسطة والعالية التأهيل، وخاصة تلك التي لها صلة بانتاج قطاع التربية والتكوين، فضلاً عن محاولة ادماج العمال – الموجودين بالمهجر – في السوق الوطنية للشغل، والتقليل من طلبات فئات الشباب التي لا يتجاوز عمرها 18 عاماً من خلال التطبيق الفعلي لنظام التعليم الأساسي ابتداءً من الموسم الدراسي(1980-1981). وكذلك توسيع نطاق كل من التدريب المتوسط والقصير المدى، بهدف الوصول إلى تحقيق الاستقلال التام لفئة الشباب، في الفئة العمرية (14 و17 سنة)، تلك الفئة التي لم تكن معروفة قبل ذلك في مجال التكوين والتشغيل[14].

وتظل أصعب مشكلة، هي مشكلة تشغيل المراهقين الذين ينقطعون عن الدراسة بدون تأهيل وعددهم ينمو بسرعة– سنة بعد أخرى– ليصبح مأساوياً – أو يكاد يكون – لمجموع التلاميذ الملتحقين بالابتدائي والثانوي. على أن مشكلة التشغيل لم تعد مطروحة فقط بالنسبة لهؤلاء الذين لفظتهم المدارس، بل أصبحت مطروحة –وبجدية– للخرجين من الجامعات، ومعاهد التعليم العالي، هؤلاء الذين قُدّر عددهم (بين 1980-1984) بنحو 43000 خريج ويجب أن نضيف إلى ذلك اكتظاظ الجامعات بمختلف فروعها، وقد يكفي أن نشير –في هذا الصدد– إلى أن المسجلين الجدد في التعليم العالي كان عددهم قد بلغ 22671 في العام 1984-1985[15].

إن بطالة المتعلمين –إذن– ترجع إلى الاختلال بين ما تنص عليه الوثائق السياسية الجزائرية وما يتم انجازه فعلاً. نظراً لعدم كفاية التخطيط، فهناك خريجون من فروع يزيد عددهم عن الحاجة، ومن جهة اخرى هناك ميادين عمل في حاجة إلى خرجين غير متوفرين في الجزائر كفاية.ولهذا يُقال عن التعليم أنه يُنتج أيدٍ عاملة عاطلة مسبقاً.

ومما زاد الوضع تأزماً ظهور عجز في الميزانية في 1986 بسبب انخفاض سعر البترول، ولم تستطع حكومة الجزائر الالاستمرار في تدريب كوادر حسب التكنولوجيا المتوفرة قصد الاستغناء عن الأجانب، هذا بالإضافة إلى ازدياد عدد العاطلين عن العمل إذ كان عددهم في منتصف السبعينات يناهز الـ 700 000 عاطل، في حين أصبح الآن يتجاوز المليون[16]، أي في أواخر الثمانينات.

ولقد أدى رفض اعادة جدولة الديون الخارجية التي بلغت عشرين ملياراً من الدولاراتإلى انخفاض شديد في الاستثمارات، فأصبحت خدمة الديون تمثل نصف إيرادات التصدير. وقد تسبب ذلك في انخفاض القدرة على توفير التعليم المناسب لخدمة التنمية، وكذلك انخفاض القدرة على توفير فرص عمل جديدة. ولمواجهة ذلك الوضع اتجهت الحكومة إلى ترشيد القطاع العام، وقد تم في عام 1986 تسريح عشرات الآلاف من العمال – من عملهم– ولأول مرة منذ الاستقلال – وذلك بسبب إعادة تنظيم الشركات الحكومية – وهذا بالاضافة إلى العمال الذين أصبحوا عاطلين عن العمل بسبب القيود التي فُرضت على الواردات في القطاع الخاص، وهذا في الوقت الذي كان فيه نظام التعليم بكل مراحله، مازال يفرز أيدٍ عاملة عاطلة، وذلك بغض النظر عن الذين تركوا التعليم في مختلف مراحله، فضلاً عمن لم تتح لهم الفرصة – أساساً –للإلتحاق به. ففي 1986 – مثلاً – كان عدد فرص العمل المتوفرة قد بلغ 100 000 على الأكثر، في حين بلغت طلبات العمل – آنذاك – 180 000 طالب عمل، وبهذا وصلت نسبة البطالة في نفس السنة إلى 17,4%[17].

فمهما كانت الاحصاءات المتوفرة فاعلة وفعالة وبالرغم من أهميتها، تبقى محدودة جداً ولا تطلعنا بقدر الكفاية عن حجم هذه الكارثة وبُعدها الاقتصادي والاجتماعي. فهذه الأرقام رغم ذلك لا تبعث على التفؤل، بل هي حاملة لكل الأخطار على الاستقرار الاجتماعي والسياسي للجزائر.

**الخاتمة:**

انعكست الظروف الاجتماعية والاقتصادية الموروثة عن الاستعمار على التعليم الذي كان أصلاً متردياً، وكان من الضروري ايجاد حلولاً جذرية وسريعة لمشكلاته. وكان ذلك عبر محاولات اصلاحه من خلال مجانيته وديمقراطيته وتعريبه، وفي خضم ذلك حدثتالتأميمات الوطنية وتطبيق نظام المدرسة الأساسية. لكن ما كان يحدث من تحولات على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي فرض أعباء جديدة على التعليم والذي لم يكن أصلاً جاهزاً لها، خصوصاً في ظل الايديولوجية التي كانت سائدة آنذاك، والتي كانت تحمل ضمنياً في طياتها صراعاً بين المفرنسين والمعربين انعكس بدوره على نظام التعليم.

وتمثلت الانجازات في التعليم أو غلب عليها الجانب الكمي، وظهر أيضاً ضمن الاستراتيجيات التنموية ما يسمى برأسمالية الدولة التي أفرزت طبقة اجتماعية مسيطرة في الدولة والتي أرادت أن يستمر الوضع على ما هو عليه، وهي في الغالب تلك الفئة

من المفرنسين والتي كانت تعمل على عرقلة التعريب بالرغم من نصوص المواثيق. وهذا وا عمل على فشل الاصلاحات التربوية إلى حد كبير لأنها كانت اصلاحات ذات قرارات سياسية.

فمازال التعليم يعرف الازدواجية إلى يومنا هذا خصوصاً على مستوى التعليم العالي في التخصصات التقنية وكذلن في الطب والصيدلة وغيرها حيث التدريس باللغة الفرنسية. وعملت هذه الأوضاع مجتمعة على التأثير في سوق التشغيل الذي لم يعد قادراً على استيعاب اليد العاملة من الخرجين من كل المستويات التعليمية، بل وحدث تناقض حيث هناك نقص في اليد العاملة في بعض التخصصات وتضخم في أخرى، فظهرت بالتالي بطلة المتعلمين. وتجدر الاشارة هنا إلى أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي معتمد على إيرادات البترول، لذلك لما انخفض سعره دخلت الجزائر في أزمة كبيرة وديون وتضخم عدد العاطلين عن العمل وانخفاض في الاستثمارات، مما انعكس أيضا على التعليم حيث حدث عجز في توفير التعليم المناسب للتنمية.

- **الهوامش:**

**1 –**آليكسجيلوخوفتسيف، الثورة الثقافية في الصين، مذكرات شاهد عيان، دار التقدم، موسكو 1975، ص. 117.

**2 –**وزارة التربية والتعليم الأساسي، النشرة الرسمية للتربية الوطنية، أمرية 1976/04/16، ص. 53.

**3 –**دليلة عبد العالي، التجربة التنموية الجزائرية واشكالية التبعية والتخلف، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب جامعة القاهرة، 1989، ص. 214.

**4 –**المرجع السابق، ص. 217.

**5 –**JACQUES SCHNETZLER, Le developpementAlgerien, Ed/Masson, collection géographie, Paris 1981, p.90.

**6 –**عبد اللطيف بن آشنهو، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1962 – 1980، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1982، ص. 499.

**7 –**مهدي كلو، الخروج من البطالة نحو وضعيات مختلفة (دراسة حالة) عينة من حملة الشهادات العليا مهندس دولة وشهادة دراسات جامعية تطبيقية، دفعات 1990، 1991، 1992، 1993، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد القياسي، جامعة الجزائر 2002 – 2003، ص. 125.

**8 –**مولود قاسم نايت بلقاسم، العربية في التعليم العالي وأساليب النهوض بها في الجزائر، مجلة الثقافة، ص.420.

**9 –**محمد العربي ولدخليفة، المهام الحضارية للمدرسة والجامعة الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص. 234.

**10 –**حزب جبهة التحرير الوطني، ملفات وثائقية نصوص أساسية، وزارة الإعلام والثقافة الجزائر 1976، ص. 45.

**11 –** Khaoula Taleb Ibrahimi, Les Algeriens et leurs langues, les éditions el hikma, Alger 1997, p. 131.

**12 –**وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، اصلاح التعليم، مبادئ ونظام دروس الشهادات الجامعية الجديدة، الجزائر 1972، ص. 128.

**13 –** Paul Balta, Les Algerins vingt ans après, les éditions ouvriéres, Paris, p. 176.

**14 –** M.P.A.T. Rapport genéral du plan quinquenal (1980 – 1984), Alger, p. 120.

**15 –** محمد عابد الجابري، السياسة التعليمية في أقطار المغرب العربي،(المغرب، الجزائر، تونس)، الناشر، منتدى الفكر العربي، عمان، الأردن1990، ص. 145.

**16 –**فيصل ياشير، الأزمة وسياسات التصحيح في البلدان العربية (المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية)، اليونسكو، العدد 120 مايو 1989، ص. 107.

**17 –**المرجع السابق، ص. 107.